E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/CN.4/1996/L.20
4 April 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثانية والخمسون
البند ٥ من جدول الأعمال

مسألة إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع البلدان، ودراسة المشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في جهودها الرامية الى إعمال هذه الحقوق

أنغولا، ايران (جمهورية - الإسلامية)*، بنن، الجماهيرية العربية الليبية*، جمهورية تنزانيا المتحدة*، الجمهورية العربية السورية*، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية*، السودان*، الصين، العراق*، غانا*، غينيا الاستوائية*، الفلبين، فنزويلا، كوبا، مصر، نيجيريا*، هايتي*: مشروع قرار

* وفقاً للفقرة ٣ من المادة ٦٩ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

آثار سياسات التكيف الاقتصادي الناشئة عن الديون الخارجية على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وبخاصة على تنفيذ إعلان الحق في التنمية

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير الى أن الغرض المتوخى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو التعزيز والحماية الكاملان لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، أي الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

وإذ تضع في الاعتبار أن أحد مقاصد الأمم المتحدة هو تحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني،

وإذ تشير الى قرار الجمعية العامة ٣٢/١٣٠ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧،

وإذ تعيد تأكيد إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي الذي أصدرته الجمعية العامة في قرارها ٢٥٤٢ (د - ٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩، وكذلك إعلان الحق في التنمية الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٤١/١٢٨ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦،

وإذ تضع في اعتبارها جميع القرارات التي اعتمدتها في هذا الصدد اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات،

وإذ تسلم بأن أنشطة شتى المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تكون مترابطة ترابطاً وثيقاً وأن من الضروري الاستفادة من جميع الجهود المبذولة في شتى المجالات التخصصية المتصلة بشخص الإنسان من أجل تعزيز جميع حقوق الإنسان بصورة فعالة،

وإذ تدرك أن المشكلة الخطيرة المتمثلة في عبء الديون الخارجية لا تزال تشكل أحد أهم العوامل الحاسمة التي تؤثر تأثيراً معاكساً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى مستويات المعيشة في كثير من البلدان النامية، مع ما يترتب عليها من عواقب خطيرة ذات طابع اجتماعي،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء انعكاسات برامج التكيف الهيكلي على إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتمتع الكامل بها،

وإذ تسلم بالحاجة الى التصدي للعقبات التي تعوق تنفيذ إعلان الحق في التنمية والتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع أنحاء العالم،

وإذ تدرك أن الفريق العامل المعني بالحق في التنمية قد عين مشكلة الديون الخارجية باعتبارها إحدى العقبات التي تعترض التنمية ومن ثم تعوق تنفيذ إعلان الحق في التنمية،

وإذ تشعر ببالغ القلق لكون التزامات خدمة الديون ما زالت مرتفعة، ولكون العوامل المحددة للقدرة على الدفع لم تتحرك على نحو يساير التزامات خدمة الديون الواقعة على أغلبية البلدان النامية، ولكون احتمالات خفض ما لعبء الديون من آثار معاكسة على عملية التنمية في البلدان النامية ما زالت غير متيقن منها،

وإذ تلاحظ أن البلدان النامية ما زالت تفي بالتزامات ديونها بما يحمل اقتصاداتها تكلفة كبيرة،

وإذ تلاحظ مع الأسف الآثار السلبية الناشئة عن السياسات المعتمدة لمواجهة الحالات التي تلقي فيها الديون الخارجية بأعباء على عملية إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعلى التمتع بهذه الحقوق،

وإذ تشدد على أن النظام الاقتصادي الدولي الراهن ما زال مجحفا ويلزم تعديله،

وإذ تشدد أيضاً على أن تدابير تخفيض الديون يلزم أن تكون مشفوعة بجهود قوية تهدف الى تحسين البيئة الاقتصادية الدولية من أجل تيسير النمو والتنمية في البلدان النامية،

وإذ ترى أن الاستراتيجيات الجديدة الرامية الى حل مشكلة الديون، سواء كان مصدرها رسمياً أو خاصاً، تتطلب اعتماد سياسات للتكيف الاقتصادي المصحوب بالنمو والتنمية، وأن مما لا بد منه إعطاء الأولوية، في إطار تنفيذ هذه السياسات للأوضاع البشرية، بما في ذلك مستويات المعيشة والإسكان والصحة والطعام والتعليم والعمل للسكان، وخاصة لأضعف الفئات وللفئات المنخفضة الدخل،

وإذ تأخذ في اعتبارها القلق الخاص الذي أعربت عنه الجمعية العامة إزاء التدهور المتزايد للأوضاع المعيشية للأغلبية الكبيرة من الناس في العالم النامي، وإزاء آثاره السلبية على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وخاصة إزاء الحالة الاقتصادية الخطيرة جداً في القارة الأفريقية وإزاء الآثار المفزعة لعبء الديون الخارجية الفادح على البلدان النامية،

وإذ تشير الى قراراتها المتصلة بأزمة الديون،

وإذ تأخذ في الحسبان التقارير المقدمة من الأمين العام طبقاً لقراريها ١٩٩٤/١١ و١٩٩٥/١٣ (E/CN.4/1995/25 وAdd.1 وAdd.2، وE/CN.4/1996/22)،

١- تحيط علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام المقدَّم وفقاً لقرارها ١٩٩٥/١٣؛

٢- تشدد على أهمية مواصلة تنفيذ إجراءات عاجلة من أجل تخفيف أعباء الديون وخدمتها عن كاهل البلدان النامية التي تعاني من مشاكل ديون خارجية، في إطار إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

٣- تشدد أيضاً على الحاجة الى اتخاذ تدابير إضافية لتخفيض الديون، وخاصة إلغاء أو تخفيض جزء من الديون الرسمية أو خدمة الديون، والى ايجاد حل عاجل لمشكلة الديون التجارية والمتعددة الأطراف المستحقة على البلدان النامية، على أن توضع في الحسبان احتياجات البلدان المدينة؛

٤- تشدد على الحاجة الى ايجاد تدفقات مالية جديدة الى البلدان النامية المدينة؛

٥- تحث البلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على أن تواصل تقديم المساعدات المالية التساهلية من أجل دعم قدرة البلدان النامية على تنفيذ برامجها الخاصة بالإصلاح الاقتصادي، تمكيناً لهذه البلدان من تحقيق تقدم تكنولوجي وإنتاجي ملائم وانتشال أنفسها من وهدة الديون، ومن بلوغ النمو الاقتصادي والتنمية، ومن أجل توفير تعويض، بقدر ما، للبلدان النامية التي تفي بالتزامات ديونها على نحو يحمّل اقتصاداتها تكلفة كبيرة؛

٦- تؤكد أنه ينبغي ألا تتمتع مدفوعات الديون بأسبقية على الحقوق الأساسية لشعوب البلدان المدينة في الغذاء والمأوى والملبس والعمالة والخدمات الصحية والبيئة الصحية؛

٧- تشدد على أن الديون الخارجية ما زالت تشكل إحدى العقبات الرئيسية في طريق إعمال الحق في التنمية؛

٨- تطلب الى الفريق العامل المعني بالحق في التنمية أن يواصل أعماله مع إيلاء اهتمام خاص للانعكاسات الاجتماعية للسياسات المعتمدة لمواجهة آثار الديون الخارجية على إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأن يقدم توصيات في هذا الصدد؛

٩- تسلم بأنه توجد حاجة الى تحقيق مزيد من الشفافية في أنشطة المؤسسات المالية الدولية؛

١٠- تطلب الى المؤسسات المالية الدولية أن تقدم تقارير دورية الى الجمعية العامة والى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الانعكاسات الاجتماعية لسياساتها على التمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلدان النامية؛

١١- ترى أنه من أجل ايجاد حل دائم لأزمة ديون البلدان النامية يلزم إجراء حوار سياسي بين البلدان الدائنة والبلدان المدينة داخل نطاق منظمة الأمم المتحدة، انطلاقاً من مبدأ تقاسم المسؤولية؛

١٢- ترى أيضاً أنه ينبغي لهذا الحوار أن يسهم في استهلال عملية متكاملة ترمي الى إعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي بهدف تحقيق علاقات أكثر تكافؤاً وإنصافاً فيما بين بلدان العالم جميعاً؛

١٣- تطلب الى الأمين العام أن يواصل بذل الجهود لتحقيق هذا الحوار وأن يقدّم الى اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين، بعد القيام بعملية تشاور على مستوى رفيع مع الحكومات ورؤساء المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والوكالات المتخصصة، وكذلك مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية،

تقريراً عن التدابير التي يتعين تنفيذها من أجل تحقيق حل دائم لأزمة الديون الواقعة على البلدان النامية لكي يمكن أن تتمتع على نحو كامل بجميع حقوق الإنسان؛

١٤- تؤكد أنه ينبغي لعملية المشاورات التي استهلها الأمين العام بالفعل وفقاً لقرار اللجنة ١٩٩٤/١١ المؤرخ في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤ أن تفضي الى عقد اجتماعات رفيعة المستوى على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛

١٥- تطلب الى المفوض السامي لحقوق الإنسان أن يواصل إيلاء اهتمام خاص لمشكلة عبء الديون الواقع على البلدان النامية؛

١٦- تطلب الى الأمين العام إنشاء وحدة برنامجية في مركز حقوق الإنسان من أجل تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبصفة خاصة ما يتصل منها بعبء الديون الواقع على البلدان النامية وإعمال الحق في التنمية؛

١٧- تقرر أن تواصل النظر في هذه المسألة في دورتها الثالثة والخمسين، في إطار نفس البند من جدول الأعمال.

- - - - -